



دولة الكويت State of Kuwait  
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل  
Ministry of Social Affairs & Labour  
مكتب الوزير MINISTER OFFICE

٢٠١٧/٥/٨

قرار وزاري رقم ( ١٢ ) لسنة 2017

**بشأن إضافة رسوم مالية على أصحاب العمل المستوفين لشروط قوائم المتميزين  
في حال استقدام عمالة زيادة عن العدد المصروف لهم**

**وزير الشؤون الاجتماعية والعمل**

- بعد الإطلاع على القانون رقم 1969/28 بشأن العمل في قطاع الأعمال النفطية، وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم 2010/6 بشأن العمل بالقطاع الأهلي، وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم 109 لسنة 2013 في شأن الهيئة العامة للقوى العاملة.
- وعلى القرار الوزاري رقم 109 لسنة 1994 بشأن تعديل قيمة الرسوم العامة على النماذج الخاصة بإجراءات استخراج تصاريح وأذونات العمل وكشوف الحاسب الآلي.
- وعلى القرارين الوزاريين رقمي 134/أ لسنة 2015، 135/أ لسنة 2015 بشأن إضافة رسوم مالية جديدة على بعض الإجراءات الخاصة بتحويل إذونات العمل بالقطاعين الأهلي والنفطي.
- وعلى القرار الوزاري رقم 38/أ لسنة 2016 بشأن تعظيم قيمة الرسوم المالية لبعض الإجراءات الخاصة بالاستقدام والاستخدام.
- وعلى القرار الوزاري رقم 57/أ لسنة 2016 بشأن إضافة رسوم مالية جديدة على بعض الإجراءات الخاصة بتحويل إذونات العمل بالقطاعين الأهلي والنفطي.
- وعلى القرار الإداري رقم 1023 لسنة 2016 بشأن إعداد لائحة تصنيف الشركات بالقطاعين الأهلي والنفطي وإدراجها ضمن قوائم المتميزين.
- وبعد عرض المدير العام للهيئة العامة للقوى العاملة.
- وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة.



دولة الكويت State of Kuwait  
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل  
Ministry of Social Affairs & Labour  
مكتب الوزير MINISTER OFFICE

قرار

مادة أولى:

- مع مراعاة أحكام القرار الوزاري رقم 38/أ لسنة 2016 بشأن تعظيم قيمة الرسوم المالية لبعض الإجراءات الخاصة بالاستخدام والاستخدام، يتم تحصيل رسم إضافي قدره 150 د.ك. (فقط مائة وخمسين ديناراً) من شركات قوائم المتميزين المدرجين وفقاً لأحكام اللائحة المرفقة بالقرار الإداري رقم 1023 لسنة 2016، وذلك عن كل إذن عمل جديد يتم التصريح به للعمالة المستقدمة من الخارج في حالة تجاوزها لعدد العمالة التي تم صرفها مسبقاً من إدارات العمل المختلفة.

مادة ثانية:

- يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وينشر بالجريدة الرسمية، وعلى جهات الاختصاص العلم وتنفيذ ما جاء فيه.

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية

  
هند صبيح براك الصبيح